أزمة الدولة القُطرية العربية مقاربة سوسيو – سياسية

ميلـــود عـــامر حاج: أستاذ محـــاضرأ
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
- الجزائر-

تاريخ إرسال المقال: 2018-03-13 **تاريخ قبول المقال:** 2018-05-01

ملخص

الدولة مفهوم ليس كباقي المفاهيم الأخرى من حيث التركيبة والتكوين والعمل بمقتضاه كونه يخضع إلى جملة من الشروط والآليات من أجل ضبط وجوده والحرس عليه خدمة وقضية كل مجتمع تنحدر منه بغية تطويره والنهوض به إلى مراتب العلو والسؤدد. ولعل الصراع باسم السياسة ومن داخلها يقوم على أساس أن الدولة هي الوحيدة المؤهلة في إنتاجها رسمياً دون غيرها باعتبار أنها أولى المؤسسات وأكثرها حضوراً مقابل المجتمع الذي تحاول بناءه عن طريق التنمية دون غيرها. ومن هنا تتفرع مهام الدولة وإشكاليتا الجوهرية في المجتمع الواحد سواء أكانت كبيرة أو صغيرة، وذلك بهدف البروز عن طريق الداخل بواسطة سياستها الداخلية أو عن طريق الخارج بواسطة سياستها الخارجية التي تقودها في المحافل الدولية من أجل خدمة المجتمع الدولي.

عادة الدول تقاس بحجم السياسات التي تخوضها وفق القضايا المطروحة أو المشكلات التي تحاول معالجتها وفق خطط استراتيجية مُحكمة تقوم عليها أو تدعو إليها ما يجعلها أقوى بكثير من تلك التي بها صراعات أو تعرف حرب أهلية قد تعزلها عن القيام بدورها المنوط. ومن هنا تتشكل أهمية الدولة ومكانتها في المجتمعات نظراً للدور المحوري الذي تقوم به، وذلك ليس بحل الخلافات وإدارة النزاعات وتقسيم الأدوار فحسب، بل في النهوض بالمجتمع الواحد عن طريق تذليل العقبات أمام التنمية المستقلة تفادياً لما يعرقل بينهما عن طريق التوصل والتواصل إلى مستوى من النضج والعطاء والإنتاج.

الكلمات المفتاحية: الدولة، النظام، النخب، المؤسسة، الإدارة، الدستور، الاستراتيجية، الاقتصاد.

Abstract

The State is not a concept like other concepts in terms of composition, formation and act as being a subject to a variety of conditions and mechanisms in order to control its presence, preserve and the cause of every society from which it descends in order to develop and promote it higher levels. The conflict, in the name of politics and within it, may be based on the fact that only the state is qualified to produce it formally as the first and most audience for the society that they are trying to build only through development. Thus, the functions of the State and the fundamental problems of the same society, whether large or small, are subdivided in order to be visible through its domestic policy or abroad through its foreign policy, which leads international forums to serve the international community.

Typically, States are measured by the size of the policies they engage in accordance with the issues at hand or the problems they attempt to address in accordance with the strategic plans on which they are based or called upon them to make them much stronger than those with conflicts or a civil war that may isolate them from their assigned role. Hence, the importance and the position of the state in societies is shaped by the pivotal role it plays, and not by resolving differences, managing conflicts and dividing roles. However, in the advancement of one society by overcoming obstacles to independent development in order to avoid hindering them by reaching out and communicating to level of maturity, tender and production.

Key words: State, System, Elites, Factory, Administration, Constitution, Strategy, Economy.

مقدمة

ليس من السهل الخوض في إشكالية الواقع العربي ماضياً وحاضراً ومستقبلاً بحسب ما يعرفه الكيان السياسي العربي من تحولات ورهانات صعبة وخطيرة في آن واحد. لكن المتتبع لتطورات الواقع العربي من أحداث وأخبار لم تصر الضمير العربي ووجدانه، بل الكينونة العربية ومصيرها المهددة منذ أي وقت مضى بناءً على ما يصنعه الحدث العربي من خلافات ويمليه من صراعات دموية خاصة بعدما تم نقل عدوى الحرب من خارج البلاد العربية إلى داخلها بمزيد من التقسيم والتفتيت والتجزئة في ظل غياب الوحدة والتواحد وفشل خطط التنمية الشاملة. هذا ما يسترعي اهتمام الباحث الشغوف في طرح مثل هذه الأسئلة الجوهرية والمصيرية نظراً لما تحمله من مخاوف وتهديدات صعبة ومعقدة وما يحزّ في قرارة كل نفس مؤمنة بالوطن وأمجاده،

تاريخه ومصيره المرتقب. أين مصير المنطقة من الخارطة العالمية؟ الإشكالية الجوهرية تمس في واقع الأمر الأمن والاستقرار تبعاً للتنمية التي تحققت في هذا القطر العربي أو ذاك بحسب السياسة العامة التي انقادت بموجبها مختلف الحكومات العربية المتعاقبة حول ما حققته وما عجزت عنه لحد الآن. بحيث لا يمكن تجاهل هذا الخط في تركيبته السياسة وفشل الاقتصاد العربي في تحقيق وثبة تاريخية أو غض الطرف عن هذا الاهتمام لهذا المنحى الذي يشترك فيه الجميع ويفترق حوله كل من صاحب القرار والمثقف في ظل غياب أرضية صلبة تعكس توجهات السياسة الرسمية وتفاعل جميع العوامل معها. إلا أن غياب هذه الأرضية المفاهيمية في القاموس السياسي العربي من أجل تأصيل وعي جديد ومُتجدد بحسب الظروف والمعطيات هي التي أملت مثل هذه الخيارات والتوجهات الصعبة والمعقدة بهدف تصحيح المسار مهما كانت نتائجه تباعاً.

ولعل السبب في ذلك يعود دون البحث عن حلول راديكالية تنهي علاقاتنا بالتصحيح الدموي إلى الأبد ومناشدة التغير الاجتماعي عن طريق الحوار والمشاركة السياسية والانتخابات الحرة والنزيهة كباقي المجتمعات الأخرى حتى لا نسلك مسالك وعرة ذات نتائج وخيمة. إن البحث عن التغيير عن طريق النهج الراديكالي الثوري قد ولّى كونه مصحوب بالعنف السياسي في ظل غياب الحوار السلمي والتعبئة الاجتماعية والتنشئة السياسية عن طريق التناوب السلمي على السلطة وتأسيس دولة القانون وتفعيل البناء المؤسساتي وتكريس حرية المواطن وتعزيز المجتمع المدني...إلخ. وذلك عملاً بالتجربة الماضية وما يعرفه العالم من تطورات ومستجدات قد تفيد في بناء تصورات وبناءات تتحاشى التعاطي مع العنف هذا وتحاول أن تسلك منازل قد تخفف من المسالك الوعرة في اقتناء قضايا الأمة ومهام الدولة في البناء والتحديث السياسي وغيره.

ومن هنا تبدو المفارقة أضخم في أهمية طرح الموضوع من هذا الباب خاصة حول مخاوف الأمس والتي لم تعالج بجدية على ضوء المعطيات والوقائع التي صنعتها الدولة القُطرية العربية لصالحها وإلى غيرها والتي دفعت بها باتجاه هذا السيناريو الدموي في جل الحالات مما عمق بحق الفارق تجاهها وبين مواطنيها. الأمر الذي تمخضت عنه جملة من التهديدات التي باتت تقض مضاجع الجميع في غياب العدو الأجنبي لكل دولة ومجتمع باعتبارهما مُهددين بالمواجهة الميدانية ذات الحمل الثقيل من حيث الإحاطة والتقييم والحصيلة في التعامل معها.

مشكلة الدراسة

الإشكالية الرئيسية هي:

ما هي طبيعة الدولة القُطرية العربية؟

والتي يتفرع عنها سؤالان اثنان هما:

-لماذا تسلك الدولة القُطرية العربية هذا الاتجاه صوب الفوضى والعنف السياسي بوجه أعم؟

-لماذا تطورت الدولة القُطرية العربية باتجاه هذا المنعطف الحاسم في تاريخها المعاصر دون غيره من الاتجاهات الأخرى باعتبار أنها مهددة بالتقسيم والتفتيت والتجزئة؟

أهداف الدراسة

تحاول هذه الدراسة التركيز على النقاط الأساسية الآتية:

-التأكيد على طبيعة الصعوبات التي تعترض بناء الدولة القُطرية العربية دون الوقوع فيما وقعت فيه من تداعيات وتهديدات صعبة وخطيرة.

-البحث في مؤسسة الدولة القُطرية العربية بحكم ما قطعته من انجازات وما فشلت فيه من انتكاسات.

-التوقف على أهم النقاط المحورية بالنسبة للدولة القُطرية العربية سياسياً نظراً لما تحمله في حال انزلاقها إلى الفوضى والحرب الأهلية.

-إزالة اللبس والريبة عن مظاهر الدولة القُطرية العربية في تخطي الصعاب والعراقيل التي حالت دون بلوغ مستوى الرشادة والنضج والعطاء.

-توسيع مجال الدولة القُطرية العربية كعملية مؤسساتية تتفادى الأخطار وتقي المخاطر في مجال التسيير والبناء والتنمية دون أن تركن إلى الوراء ومن ثم إلى الصراعات الداخلية على أساس السلطة السياسية.

أهمية الدراسة

-إبراز أهمية الدولة في علاقاتها الحميمية التناغمية وليس الصراعية التنافرية مع المجتمع الذي تقوم عليه وتسهر على خدمته من أجل تحقيق قفزة نوعية في مجال البناء المؤسساتي.

-توضيح مكانة الدولة كطرف مفصلي في المجتمع بحيث لا معنى للدولة دون المجتمع كما أن لا أهمية للدولة خارج المجتمع كون أن العلاقة بينهما تكاملية بامتياز.

-معرفة ما مدى تأثير ذلك على مدلول الدولة القُطرية العربية في تفادي ما يشوب ضدها لاكتمال نصيب البناء فيها درءً للمخاطر والتهديدات في إطار الأمن القومي العربي التي تطال المنطقة العربية.

- محاولة تشخيص هيكل الدولة القُطرية العربية في مجال البناء السياسي عن طريق النقائص والسلبيات التي تعترض بناءها بل تقويتها في مواجهة التحديات والرهانات التي تقف أمامها حجر عثرة.

منهجية الدراسة

تحاول هذه الدراسة تبني مقاربة تحليلية نقدية تقوم على استقراء الواقع العربي من داخله والتي كرست لديها جملة من الأحداث والوقائع التي تولدت عن الإرث السوسيولوجي – التاريخي لواقع أمة تمر بمخاض عسير وما بات يكرسه لها من سياسات وسياسات مضادة لكن ما يجمعنا حوله هو تدارسه وتباحثه عن طريق المصير المشترك ليس إلا. كما تسعى هذه الدراسة إلى التطرق في المحور الأول إلى تعريف نظرية الدولة كتعريف خاص، ومن ثم إلى مفهوم الدولة القُطرية العربية عن طريق رصد للبيئتين الداخلية والخارجية. أما في المحور الثاني نحاول الحديث عن آفاق الدولة القُطرية العربية في المستقبل المنظور.

محددات الدراسة

علينا تحديد طبيعة الأزمة (Crisis) باعتبار أن كل دولة بإمكانها تمر بمخاض عسير يصطلح عنه ب"أزمة" على عكس "المشكلة" (Problem) التي تمس قطاع من أحد قطاعاتها الحيوية بحيث كلاهما يعبران عن موقف واحد، لكن كل واحد منهما يختلف عن الآخر بحكم دينامية كل منهما؛ إلا أن الكل يعبر عن شكل عارض لما هو عادي نتيجة ظروف وملابسات وعوامل صعبة وعميقة حالت دون بلوغ المستوى المقبول. لكن ما هو الفرق بينهما؟ كما يمكننا القول بأن الأزمة تمتاز بالحدة والخطورة على عكس المشكلة التي تعد عابرة كمشكلة البطالة ومشكلة السكن ومشكلة اللاجئين ومشكلة البيئة ومشكلة المناخ وغيرها.

تعريف المشكلة: تعبر المشكلة عن ذلك الوضع غير المرغوب فيه من وجهة نظر المجتمع أو أحد قطاعاته المهمة، ويسعى لا للتخلص منه أو احتوائه أو تقليصه، بطرائق ووسائل معروفة له سلفاً، وبإمكانيات تنظيمية ومادية متاحة، أو يمكن أن تعبئتها لهذا الغرض.[1]

تعريف الأزمة: تنطوي على درجة حادة ومتسارعة من بعض عناصر تعريف "المشكلة" مع عدم توافر المعرفة عن الطرائق والوسائل المناسبة لمواجهتها، أو عدم توافر الإمكانات التنظيمية والمادية التي يمكن تعبئتها لمثل هذه المواجهة "[2] وإذا كانت الأزمة تعبر عن حالة مستعصية نظراً لتقاطع خيوطها وعمق خطورتها بحكم أنها تمس جماعة في المجتمع عن طريق العديد من القضايا والقطاعات على عكس المشكلة التي يمكن أن تحل شكل اتخاذ قرار أو تنفيذ إرادة سياسية ما بحسب وتيرة القضية ذاتها. كما يمكن القول بأن تتحول المشكلة إلى أزمة، إلا أن الأزمة يمكنها أن تتطور إلى "كارثة" (Disaster) [3] في ظل غياب أي حل لهما. علماً أن هذه

الكارثة بإمكانها أن تكون بشرية كالانقلابات العسكرية واغتيالات سياسية وقيادة الحروب أو طبيعية كالزلازل والفياضات والحرائق والأعاصير والبراكين وغيرها. لكنه يمكن أن يكون الحل المقترح بخصوص الأزمة في أقصى درجاته تدريجياً عند البعض، أو راديكالياً عند البعض الآخر.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل يمكن ربط الأزمة بالدولة القُطرية العربية؟ تزامن ذلك مع بداية الاستقلال السياسي لدى بعض الدول العربية التي ورثت جملة من المشكلات المتعددة والمعقدة والتي تفاقمت على شكل أزمة بمرور الزمن؛ إن لم تكن أزمات. ذلك ما نحاول التعرض إليه بعد تعريف الدولة.

تعريف الدولة: قبل الخوض في صلب الموضوع فلا بد من إعطاء تعريف لمفهوم الدولة من الزاوية المنهجية كونها جوهر الموضوع ومنطلقة في تحديد دورها ومكانتها في المجتمع الواحد. إلا أن مفهوم الدولة يختلف باختلاف المجتمعات وتعدد الثقافات من جيل إلى آخر بحسب مكانته وانشغاله بأمور السياسة وفكرة النظام العام ودور الإدارة وظاهرة البيروقراطية وشؤون التسيير العام لصالح المجتمع الذي تنحدر منه وتسهم في بنائه وتطويره عبر نخبها ومؤسساتها. إلا أن عملية بناء الدولة عملية شاقة ومعقدة في عداد الأمم والمجتمعات من طور إلى آخر بحسب الظروف والمعطيات التي تخضع إلى معايير ومقاييس ذاتية وموضوعية، داخلية وخارجية فردية وجماعية ... إلخ.

تتداخل في قضية الدولة جملة من الأمور والتي لا بد من مراعاتها من زاوية نظر داخلية وما يعتمل فيها من عوامل وفواعل قديمة وحديثة، جغرافية وتاريخية، سياسية واقتصادية، قانونية وأخلاقية، سيوسيولوجية وإنثروبولوجية، دينية وفلسفية، اجتماعية وثقافية، مؤسساتية وعسكرية وغيرها، قبل أن تتشكل على هيئة منظومة قيمية راسخة بين الحاكم والمحكوم. وهذه العلاقة الداخلية تنمو وتتشكل لدى أجهزتها التي تقوم عليها داخل المجتمع أولاً، وما ينعكس خارجياً من قوى وطاقات في المجتمع الدولي ثانياً، ولهذا تساق الدول بحسب ما لديها من قوى وطاقات؛ من أجل تحقيق غايات وأهداف كبرى.[4]

كما لا داعي للخوض في التعريفات بخصوص الدولة فهي موجودة بكثرة ومتوافرة في العديد من كتب السياسة والقانون ؛ إلا أن ما نتوصل إليه في هذا السياق هو الجزم بأن أجدر التعريفات هو ما صاغته الموسوعة السياسية بشأن الدولة على أنها ذلك "الكيان السياسي والإطار التنظيمي الواسع لوحدة المجتمع والناظم لحياته الجماعية وموضع السيادة فيه ، بحيث تعلو إرادة الدولة فوق إرادات الأفراد والجماعات الأخرى في المجتمع ، وذلك من خلال امتلاك سلطة إصدار القوانين ،

واحتكار حيازة وسائل الإكراه، وحق استخدامها في سبيل تطبيق القوانين بهدف ضبط حركة المجتمع وتأمين السلم والنظام ، وتحقيق التقدم في الداخل والأمن من العدوان في الخارج . وإلى جانب الاستخدام العام للمصطلح بمعنى الجسم السياسي للمجتمع، هناك استخدام أكثر تحديداً يقتصر فيه المعنى على مؤسسات الحكم". [5]

بيد أن مسار الدولاتية قد يعكس ما مدى تناغم المجتمع / الأمة بالدولة الوطنية تفادياً للمخاطر والتهديدات التي قد تحدق بالكل عن طريق إضعاف الدولة من داخلها نتيجة تداخل فواعل وعوامل ذاتية تأجج بها فترة الضعف والتأزم أو الفوضى والحرب والانهيار. لذا جاء مفهوم الدولة في الغرب من أجل تحديد هذا الصرح العام / العمومي في إدارة الشأن العام بغية تحقيق المنفعة العامة. فهو إذن مستوى بليغ الرشد والنضج والعطاء في تسهيل مهمة المجتمع من داخله على أساس التناغم لا التنافر، القوة دون الضعف صوب النمو والتنمية.. أي بمعنى آخر هو الإقلاع عن مظاهر التعفن والانحدار والتمزق الداخلي. ومن هنا جاءت وظائف الدولة تعبر عن رسالتها في المجتمع عن طريق هذا العقد الاجتماعي / السياسي الذي يصنعه المجتمع لصالح الدولة وليس الدولة على حساب المجتمع. ومن بين هذه الوظائف التي تقوم عليها الدولة هي: [6]

1. عملية الإدارة.
2. التعبير المؤسسي عن السيادة.
3. تحديد الاستقلالية القطاعية.
4. أعمال القانون.
5. تحقيق الأهداف الاجتماعية أو التعبير عن المصالح.

أولاً: الدولة القُطرية العربية

تتشكل الدولة القُطرية العربية في مجملها عن طريق ذلك الوعاء السياسي الذي يناقش انشغالات وهموم المواطنين والذي يتموضع بحسب سياقه التاريخي بما فيه المحلي والوطني فالدولي. كما لا داع **لخوض التجربة العربية منذ أصول نشأة الفكرة الأولى** [7] **والتي كما نعرف أنها** متولدة من الغرب ذاته وأن العرب على رأسهم النخب والمثقفين لم يولوا لهذا الصرح ذلك البناء النظري الكافي فحسب، بل انقادوا إلى تعميمات وتعليقات عما هو موجود على أرض الواقع؛ إذ لم يعطوا قدراً كبيراً لفكرة الدولة عدا الترجمة والبحث عن الانتماء لها على ضوء ما توصل إليه الآخر. وفكرة الدولة متولدة من رحم كل مجتمع بحسب الجغرافيا والتاريخ والقوة العسكرية وسيطرة الاقتصاد انطلاقاً من تلك الأعراف والتقاليد الإدارية والقانونية والمؤسساتية التي تصطبغ حياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما

تنقسم الدولة الحديثة في الوطن العربي إلى مرحلتين هما: المرحلة الأولى أثناء الاستعمار، والثانية بعد الاستعمار (عهد الاستقلال). "لقد نشأت الدولة الحديثة في الوطن العربي في ظل ظروف تاريخية عامة كانت غاية في الاستثنائية والخصوصية والتنوع؛ إذ لم تولد الدولة القُطرية العربية ولادة واحدة، ففي بعض الحالات كانت الدولة أو ما يشبهها موجودة أصلاً وجاء المستعمر ليعزز سلطانها أو لينقضها ويستبدلها بمؤسساته، وفي حالات أخرى كانت مؤسسات وأجهزة الدولة مفروضة بطريقة فوقية على مؤسسات المجتمع المدني من جانب القوى الاستعمارية. وفي مرحلة ما بعد الاستقلال جرى الحفاظ على معظم الشكليات الموروثة من الحقبة السابقة، دون تغيير يتناسب وحجم الكفاح الذي خاضته الشعوب العربية من أجل تغيير ثوري في الأسس والآليات، ولذا صدق توصيف بعض الباحثين لها بأنها "نظم أو دول ما بعد الاستعمار"، تأسيساً على **ملاحظة امتدادها المؤسسي والقانوني لتلك التي كانت قائمة في الحقبة الاستعمارية"**[8]

فهي صرح مؤسساتي بامتياز يساهم في بنائه الجميع لأداء الخدمة القومية لصالح الجميع أفراداً كانوا أو جماعات. إن كيان الدولة ذو طرح سوسيو - سياسي يراعي الحساسية السياسية تجاه المؤسس الاجتماعي نحو البناء والنمو والتنمية وما كان يوماً خارج المجتمع الذي ينتمي إليه أو متولد عنه بأن يناصبه العداء أو يعلن عنه الفوضى والحرب في المقابل على أساس قيم وأفكار خارج نطاقه. ومن مؤشرات الدولة هو تواجدها وتغلغلها في المجتمع الواحد بحكم ابتعادها عن الفوضى العامة والحرب المفتوحة وبقدر تجذرها في العمق الاجتماعي بقدر ما تكون الدولة متفتحة عن نفسها دون قبولها بالرذيلة التي تحجب عنها العلاقة بينها وبين مجتمعها. ولعل الدولة مُتجددة الأوجه والاتجاهات عن طريق ما تقوم به عن طريق التغذية العكسية. بيد أن غياب الإطار النظري للدولة القُطرية العربية لدى النخب الحاكمة أو المثقفة من العرب هو الذي جعلها تسترسل في المشروع السياسوي بعدما تم تحميلها ما لا تطيق، وذلك بعيداً عما يربطها بمجتمعها الأصلي عدا بعض الفئات المحضوضة التي انقادت ودفعت عن ذلك بحسب المصالح الضيقة والامتيازات الرسمية والولاءات المصلحية والمناصب المحدودة. الفكرة الأساسية لدى الدولة هو مسايرة المجتمع كونها منبثقة عنه بما يعطيها الدفع الأحسن لكامل الطبقات الاجتماعية في إطار الحيز العام. إنها الوعاء الذي ينصهر في بوتقته كل ما هو إيجابي من قبل المفكر وصاحب القرار والفرد والطبقة الاجتماعية من أجل خدمة الواقع الذي ينتمون إليه جميعاً كونه جزء لا يتجزأ منهم نظراً لما يحمله من انشغالات وما يقوم عليه من تداعيات ويكرسه من ارتباطات.

إن الحديث على الدولة القُطرية العربية شيء مهم للغاية بل جاد لأنه حديث الساعة ونقطة تحول خطيرة في آن واحد نظراً لما يعرفه واقعها من تحولات ورهانات صعبة ومعقدة فضلاً عن إفرازاتها على الأفراد والجماعات بحكم أن الدول باتت مهددة منذ أي وقت مضى في وجودها وكيانها ومستقبلها. فالسياسة عمل الفكر والفكر متولد من كل مجتمع وكل مجتمع لا يمكنه أن يعيش بمعزل عن الدولة والتي لم تكن إلا لخدمته والسهر عليه من أجل بنائه وتطويره والارتقاء به إلى درجات الرفاهية والرقي والعطاء الإنساني. وذلك على أساس أن تنير له الطريق حتى لا يشعر بخيبة الأمل والإحباط والسقوط في العنف. فالمنظومة القيمية تحاول التركيز على نقاط الضعف ومحاور الصراع الداخلي عن طريق معالجتها بطرق ومناهج وبرامج سليمة وسلمية على أساس التنمية الفعلية من أجل التخلص من تلك العقد والنقائص. أين الخلل؟ هل هو مؤسساتي / دستوري أم حضاري/ تاريخي؟ وذلك لكي تدخل الدولة القُطرية العربية بموجب أحدهما أوكلاهما معاً موجة من النفور والاستياء بعد انتهاء جيل الاستقلال ومعه إيديولوجيته خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة ودخول العالم جملة من التحولات والرهانات تبعاً لزمن العولمة والرقمية والليبرالية والإعلام والاتصال في ظل النظام العالمي[9] بحيث لا يمكن الاستدلال من هذا المنظور على التجاوب مع المنطق العام أو نزولاً عند رغبة الرأي العام السائد في ظل البحث عن الخلل الذي يتسع بونه في العمق بعدما أصبح يقيم صرحه على الفساد المالي والإداري والظلم الاجتماعي والإفلاس وتهريب المال العام والتقتيل والإرهاب...

إن حالة الدولة القُطرية العربية حالة شاذة لا يقاس عليها كونها ذات تجربة ضئيلة مع نفسها وقياساً بدول العالم الأخرى بما قامت به على مدار ستين أو سبعين عاماً الأخيرة وما ينتظر منها القيام به في ظل التخطيط والتسيير والتمثيل. إنه عهد جديد يسترعي التوقف حوله وما يقف ضد الدولة القُطرية العربية من أجل تخطي هذا العجز البنيوي الذي حال دون تجاوز مثل هذه العراقيل والعوائق. لكن السؤال المثار للجدل في ذات السياق هو: ما هو العمل في المستقبل المنظور؟ لماذا هذا العجز البادي أمام المواطن الصالح والعدو اللدود في الداخل والخارج معاً؟ هذا ما انقاد بموجبه العديد من الكُتاب والمحللين بالقول بأن الدولة القُطرية العربية بها أزمة مستعصية [10] لا محالة والتي واكبتها منذ رحيل الاستعمار، الأمر الذي انبثق عنه تحول محتشم في القضايا المجتمعية التي أخذتها على عاتقها في مجالات البناء والتنمية والانجاز الأصلي. هذا ما لم يُتوج بالنصر عندما انشغلت في الدفاع عن القضية الفلسطينية أمام الكيان الإسرائيلي عام 1967 بعد أن باتت الجبهة العسكرية مفتوحة ولم تحسم القضية

الفلسطينية لا بالتفاوض الدبلوماسي ولا بقوة السلاح بل تم احتلال كل من هضبة الجولان وشمال سيناء. فالمشكلة السياسية حتى وإن طُرحت من اتجاهات وزوايا مختلفة ومتعددة من خلال الحديث عن الدولة الوطنية والمواطنة والديمقراطية والإسلام السياسي وغيره، فإنها لم تعمد على طرح معادلات جادة في مجال التحول المرتقب بحكم انسداد **النخبة السياسية في مشاكل اجتماعية - تضامنية Social State أكثر مما قدمه لها** المواطن من خلال مقترحات النخبة الثقافية والفكرية والسياسية والعلمية للمجتمع ولصالح الدولة القُطرية العربية ذاتها.

ومن هذا المنطلق تم تغييب لعلاقات الذهاب والإياب وإلى صالح الدولة حتى لا تبقى في برجها العاجي بهدف تطوير المجتمع دون أن تبقى العلاقة بينهما يشوبها التخوف والحذر ويملؤها العنف السياسي المتبادل. وعلى ضوء هذه التجربة العربية وما مرت به سياسياً وحققته اقتصادياً تجاه المجتمع الواحد، وذلك من خلال تقييمها منذ عهد الاستقلال إلى يومنا هذا قد يحمل شيء من الانتصارات والانجازات القليلة إذا ما قُورنت بالانحدارات والرادات والانتكاسات حيث العنف السياسي هو السائد في معظم الحالات بل هو القائم لحد الساعة على رأس الأخبار العربية في الشاشات والفضاءات العالمية.

لماذا إذن المنطقة العربية هي المستهدفة أكثر من غيرها في العالم؟ إنها المنطقة الوحيدة التي تدخل زمن التهديدات الجيواستراتيجية وعهد الأخطار الصعبة المحدقة من الداخل إلى الخارج ومن الخارج تجاه الداخل في ظل غياب ما يسترشد لها الطريق الأسلم بحكم ما قطعته الدولة القُطرية العربية من أشواط وأدوار وما عرفه المجتمع العربي من تطورات أياً كانت بحكم التجربة الماضية التي كرستها في إطارهما من أجل تحقيق الوحدة والتواحد بدل الانقسامات والخلافات. لأن الدولة في مفهومها الأغلب هو ردها للعنف في معاملتها مع مجتمعها عن طريق السياسي دون إخراج للقوات العسكرية وبمزيد نحو التصعيد ضد فريق أو طائفة ما مهما انقادت وراء المعارضة بحجة الانفلات الأمني أو محاربة الإرهاب. يتزامن هذا عن طريق معالجته عبر سياسات عقلانية وهادفة تهدف إلى اجتثاث جذور الأزمة واحتوائها من داخلها بغية مواكبة المجتمع لدرجة التخلي عن العنف عن طريق المساهمة في الحوار والتناوب والتمثيل من أجل خلق توازنات من داخل وخارج السلطة السياسية وليس الفتن والاقتتال. إنه منعطف حاسم تأخذه الدولة القُطرية العربية على عاتقها لا في سياق ما كللته التجربة الأولى نحو ما بعدها، بل في التراجع والتقوقع لتدخل إذ ذاك عهداً مليئاً بالمخاوف والمحاذير مع أبنائها بعد أعدائها من المستعمرين الأجانب بالأمس القريب.

فالسياسة عليها أن تحوي الأزمة من الداخل، وذلك صوب التطور من دائرة الصراع نحو التألق من الداخل تجاه الخارج بحكم أنه عهد جديد لم تألفه الدولة القُطرية العربية ذاتها على خلفية أن تجربتها ضئيلة على أن تنقاد لمثل هذه التحولات؛ إلا أن هذا الوضع المزري قد يُقوض من دعائم المجتمع عن طريق إدخال الدولة في صراع مفتوح هي في منأى عنه بما لا يخدم قضية الأم: وهي الوطن. إن العنف السياسي لا يحمل التغير الاجتماعي دون تلاقي الخلاف والتلاقي على محاور بناءة وبنائية تعيد الاعتبار للمواطن العربي عن طريق التحسيس والترشيد والتعبئة والتنشئة لتحمل المصير المشترك. إنها مسئولية أخلاقية بامتياز قبل أن تكون سياسية ذات توجه متحزب ضيق الأفق سواء بسواء. لكن السؤال الجدير بالطرح هو: هل السياسة تصنع الدولة أم أن الدولة تصنع السياسة؟ فالعلاقة بينهما جدلية وتكاملية في نفس الوقت في ظل ثقافة النخبة ودور المؤسسات وأهمية التقاليد والأعراف المتوافرة ما يضمن سر قوة الدولة في تفادي الأخطار والمخاطر المحدقة التي تواجهها سواء أكانت داخلية أو خارجية. والدولة تنشأ السياسة وتساهم فيها عن طريق ما تقيم صرحه الجامعات والمعاهد والمراكز البحثية والمجلات المتخصصة من أجل إنارة الطريق أمامها وليس احتكاراً دغمائي لصالح فئة دون باقي الفئات الاجتماعية الأخرى.

إن السياسة كعلم للتوازنات Equilibrium of Science تساهم في تفادي الصراعات عن طريق إدارة الأزمات ما يضمن قدرات المجتمع لا على التصلب واتخاذ منهج مخالف لإيديولوجية النظام السائد أو في الاحتفاظ بمكاسب الدولة وسيادتها فحسب، بل فيما يبني عرى العلاقات بين الحكام والمحكومين إجمالاً. لماذا تنتقل العدوى من الصراع مع الآخر إلى صراع الأنا؟ هل هنالك مُبرر شرعي / تاريخي لذلك؟ هل يوجد تحليلات نفسية وتفسيرات سوسيولوجية وأدبيات انتربولوجية ومطارحات فلسفية ورؤى سياسية تعلل أسباب ذلك بحكم الانصياع وراء العنف الجماعي؟ أين أسباب الخلل في ضعف منظومة الحكم؟

إن إلزامية البناء الدولوي تتطلب وعياً كاملاً يقوم على أطياف وأطراف المجتمع السياسي وعلى كامل الاتجاهات والتوجهات من أجل تصحيح هذا المسار بحيث يلتقي الكل عند باب الحداثة السياسية من ليبراليين وماركسيين وإسلاميين وقوميين وغيرهم في الفترة العصيبة على إخراج النهج السياسي للدولة من الفوضى ولصالح الجميع. وذلك على عكس ما قامت به مصر مثلاً إبان حكم جمال عبد الناصر تجاه هذه الحساسيات السياسية وما قام به ضده أنور السادات دون أن يتوصلا كلاهما إلى

جمع المصريين في بناء قوة مصر العربية كدولة محورية في الشرق الأوسط أو كما دعاها المفكر اللبناني نديم البيطار بإقليم – القاعدة.

يتزامن ذلك من أجل التوصل إلى لملمة الشمل العربي وتوحيد صفوفه صوب المشروع النهضوي على رأسه المشروع النووي - على سبيل المثال - مثلما فعلت إيران خلال نفس الفترة يتساءل البعض. هذا ما يفيد السياسة في طرحه ومعالجته من كل الأبواب وليس اللّف والدوران دون تحقيق النتائج الحقيقية على أرض الواقع. إنه عقد اجتماعي تجاوزه العقل السياسي العربي دون أن يعطيه في أدبياته شيء من الإحاطة والاعتناء وفضل العيش لصالح الأفراد دون الآخرين بعدما تناسينا أن العيش في المجتمع بل في الحي على النهج الإغريقي القديم الذي استوحى منه العالم المتقدم اليوم دروسه أو في المدينة حيث العيش الآمن، والاحترام المتبادل، والتربية الخالصة.. أي بكلام آخر هو ما يعيد ويعطي الاعتبار إلى الذات البشرية قوتها على التجاوب والمناعة معاً في رصد لهذه العلاقات الاجتماعية وتعميقها من أجل بناء الصرح والحيز السياسي / المجال العام والفضاء الخاص. أي بمعنى آخر كل ما تنطلق منه الدولة تجاه مجتمعها وتجاه غيرها من الدول. أي بعبارة أوضح وأفصح هو طبيعة الهوية الاجتماعية – الثقافية بحيث من الواجب أن تكون منفتحة ومساهمة في عمليات البناء والتجديد ما يزيل اللُبس ويرفع عنها التحدي اللذان بإمكانهما أن يعرقلا سلباً قدرات الدولة وطاقات المجتمع بهدف هدر لهذا التواصل المبدئي بينهما دون الدخول حلبة من النفور القصوى بينهما.

فالصراع الداخلي ينم فعلاً عن الفشل الذريع الذي حققته الدولة القُطرية العربية سواءً مع التجربة العراقية بعدما دخلت حروب متتالية مع جيرانها دون أن تظفر بالنصر المبين بحيث ما زال الاعتقاد سائداً أن كل ما يقيمه الرئيس ولمجرد تنحيته يذهب معه كل ما أقامه دون بناء إرث أو بالاحتفاظ بمخزون معنى الحكم / الحوكمة وبدن قطيعة. أين دور المؤسسات باعتبار أن الدولة هي مؤسسة المؤسسات؟ هذا ما عمله الاحتلال الأمريكي للعراق عشية غزوه له عام 2003 بتفتيت كل ما له علاقة مباشرة بدولة العراق من مؤسسات وجيش ليدخل العراق بعدئذ في صراع مع نفسه لكي يمتد العنف السياسي إلى باقي الدول المجاورة على أساس طائفي ومذهبي وعرقي فضلاً عما حققته الولايات المتحدة الأمريكية اقتصادياً في المقابل من خلال سيطرتها على الثروة النفطية العراقية والابتزاز الذي تقوم به على دول الخليج من أجل صد المد الصيني والتواجد الروسي. وبالمثل يقال عن ليبيا والنهاية المأسوية للعقيد معمر القذافي لكي تدخل المنطقة المغاربية جواً مشحوناً بالاضطرابات والتوترات من خلال انعكاساتها على الأمن الإقليمي في كل من مصر شرقاً وتونس والجزائر غرباً من

الزاوية الأمنية المهددة منذ أكثر من أي وقت مضى.. علماً أن هاتين الدولتان (العراق وليبيا) هما نفطيتان: أولاهما في المشرق العربي، وثانيها في المغرب العربي لتسهيل الفوضى بهما دون تحقيق التنمية الشاملة كمثال يُحتذي به في كامل المنطقة العربية أو لكي يكون عكس ذلك. ما هو الهدف الجيواستراتيجي / الاقتصادي الكامن وراء هذا الاكتساح الخارجي ليدخل الوطن العربي عهداً جديداً مع نفسه على ضوء خلق مثل هذه بؤر التوتر الجديدة التي ملؤها العنف والإرهاب من الداخل؟

ما طبيعة الأسباب المؤدية لذلك؟ إلا أن غياب الاستثمار في الفرد كرأسمال اجتماعي عن طريق التربية الجادة والتعليم الجيد والتنشئة الصالحة والتعبئة الفاعلة هي التي أفقدت الوعي الجمعي رشده ودفعت به إلى غيّه دون أن نفيد صالحنا ويستفيد منا غيرنا. أين نحن من وحدتنا وتجزئتهم لنا؟ أين الخطاب النهضوي التحرري الذي عرفه الجيل القومي من الأجيال المتعاقبة؟ وبالتالي لماذا باءت مشروعات التحول بالفشل الذريع في ظل غياب فلسفة حقيقية للتغير الاجتماعي؟ إن حصيلة الواقع العربي اليوم هو نتاج لهذه الطروحات والتفاعلات انطلاقاً من الدولة القُطرية العربية بناءً على هذه المآخذ والمآلات التي ناد بها الجيل الأول وعجز عن تحقيقها الجيل الموالي، الشيء الذي تم انسداد بموجبه الأفق السياسي في ظل احتواء الأزمة سلمياً، مما جعل من المعارضة السلمية أن تتحول إلى معارضة دينية تجاه علمانية الدولة لتدخل حينئذ الصراع المفتوح. لماذا الدولة الفاشلة إذن؟ كما بات لزاماً ضرورة الخروج من العلاقة القُطرية / النظام وانعكاسات ذلك على بناء الدولة التي عجزت بدورها على احترام الأقليات وتحقيق الوحدة معاً مما انعكس سلباً على قدرات الدولة ذاتها، الأمر الذي سيؤدي من التعقيدات في العمل الوحدوي، ناهيك عن تفاقم التدخلات الأجنبية [11]. إن غموض مفهوم الأمة لم يُولّد خطاب العيش الكريم في أحضانها عن طريق دسترته باسم القوانين الذي تأخذه الدولة على عاتقها مما انعكس سلباً على التنمية ذاتها في حالة السلم ودخول حالة الحرب الأهلية في العديد من الدول العربية دون تحقيق وثبة رائدة في مجالي السلم والأمن معاً.

1. **الأسباب الرئيسية:** هناك نوعان من الأسباب على شكل بنيتان داخلية وخارجية هما كالآتي:

- **البنية الداخلية:** ولعل من الأسباب البنيوية التي يقوم عليها ضعف الدولة القُطرية العربية هو ما تحتضنه هذه الأخيرة من عصبيات محلية وطائفية ومذهبية وعشائرية [12]. لكن هذا يبقى متوقفاً على طبيعة السياسة والسياسية الثقافية في صقل هذه المواهب وترشيد البواعث لكي تكون عوامل ايجابية في معارك البناء والتشييد

وليس سلبية ضد الوطن عبر مواطنيه. وفي ظل غياب هذا التوجه تبقى العلاقة بين الدولة / المجتمع العربيين جد متوترة في كثير من الحالات؛ أي بمعنى غياب مواطنة حقيقية تكبح جماح هذه الانتماءات العرقية والطائفية والمناطقية من خلال الحد من آثارها السلبية عن طريق تشكيل وعي جاد تنصهر في بوتقته جموع هذه الأطراف التشكيلية لواقع المجتمع العربي وخصوصياته بإقامة دولة قُطرية باتجاه دولة وطنية قوية.

إلا أن هذه العلاقة في حد ذاتها تعيق بناء الدولة القُطرية العربية بحكم المصالح والأهداف التي تنسجها هذه التكوينات البشرية والاجتماعية والثقافية التي تقوم عليها على أن تدخل معها في صراع مفتوح وليس ببناء تأسيسي هادف على مر الزمان وكأنها سلطة محدودة لفرد أو جماعة وليس كدولة قائمة بحد ذاتها. " إن السلطة في الوضع العربي الراهن هي حاضنة الدولة، وليس العكس، أو كما كان ينبغي أن يكون عليه الوضع؛ ولذلك فإن القضاء على الحاضنة يتضمن تهديد وليدها بالخطر، وربما بالموت، إن لم يتم الانتظار حتى يبلغ الوليد سن الرشد. ولعل الإحساس الغريزي أو العفوي لدى عامة المجتمع بهذا الواقع الخطر، وهذه المفارقة المرّة، هي من ضمن الأسباب التي تساعد الأنظمة الحالية في الوطن العربي على الاستمرار في مواقع السلطة، السلطة التي تتماهى مع الدولة ومع كيان العالم للوطن، بحيث إنها لو انهارت لانهار معها الكيان على رؤوس مواطنيه" [13]

هذا ما أفقد صياغة مفهوم الدولة القُطرية العربية في ظل غياب تلاحم قواعدها الاجتماعية والثقافية والتاريخية والحضارية العريضة من أجل الاستفادة منها قبل أن تنال منها أو تتآمر عليها بحكم أن الدولة في مفهومها الأعم تعلو قمة السياسة الهرمية الرسمية باتجاه المواطنة والمشاركة وفاعلية المجتمع وتحولاته من مجتمع أهلي إلى مجتمع مدني عبر التنمية والتحول الديمقراطي والعدالة الاجتماعية[14]. ولعل أحجام هذه العرقيات والطائفيات له أثر فاعل على بناء الدولة القُطرية العربية في ظلال غياب الآليات والميكانيزمات للدفع بهذه التناقضات والاعتراضات التي حالت دونها، الأمر الذي جعل من التخلف والاستبداد هو السيد. لكن هذا التوجه كان له أثره البالغ الخطورة على الهوية القومية على أساس أن مسألة الهوية تنطوي في الأساس على معان رمزية وروحية وحضارية جماعية، تعطي للفرد إحساساً بالانتماء إلى جسم أكبر وتخلق لديه الولاء والاعتزاز بهذا الجسم [15] بحيث يشعر الجميع بالأمن والاستقرار دون أن تكون وحدة البلد مُهددة من الداخل أو معرضة من الخارج أمام الخطر الأجنبي.

كما أن توسيع القواعد الاجتماعية مهم جداً في الاحتفاظ بالدولة الوطنية بمخزونها النفسي / الحضاري من أجل منح للدولة القُطرية العربية ايجابيات أكثر من سلبيات

لدرجة أنها باتت توصف باللاعقلانية من خلال لجوئها إلى العنف فضلاً عن ارتكازها على العصبيات العشائرية التي قلصت من حيويتها، مقابل ما ينبغي عمله تجاوباً مع مخزونها النفسي السياسي، ضماناً لسيادتها واحتراماً لمكانتها بين الأمم والدول [16] أي بمعنى آخر دون التقليل منه اجتماعياً أو إضعافه مقابل جره إلى مشاريع التنمية.

ولعل من العقبات الرئيسية التي باتت تعترض مهام الدولة القُطرية العربية هو غياب فكر الدولة ذاته، وذلك ليس في غياب التنظير له فحسب، بل فيما يُقوي من هذه المقومات ويُعزز من هذه القدرات التي نراها خارج الدولة أو في إطار اللادولة عند تقييم علاقاتها بالمجتمع وشرائحه وطوائفه التي تقوم عليها. هذا ما جعل يسيطر عليها التوجه الإيديولوجي / الحزبي بدل الطرح السياسي / الاقتصادي أو في صراعهما على الحكم في معظم الحالات؛ إن لم تدخل في صراع معها عن طريق المجتمع الذي تنتمي إليه. ومع مرور الزمان تبدّى أن هذه الدولة غائبة عن المجتمع أو في صراع مع أبنائها ضده نتيجة المصالح الضيقة بدلاً من إحلال علاقة توافقية وتناغمية بينهما؛ وفقاً لما تقتضيه العملية السياسية نفسها. ومن هذا المنطلق، فإن السلطة؛ بوصفها مفهوماً لم تدفع بإنجاز الدولة التي لم تتوافر بدورها على جملة من الشروط الموضوعية والآليات القانونية والدستورية؛ من أجل أن يكون ثمة استقلالية بين الحاكم والمحكوم [17]. وذلك على العكس مثلاً ما ذهب إليه السيد حسين في مداخلته في الندوة المنعقدة بمركز الوحدة العربية بيروت في 9 سبتمبر / أيلول 2011 حول أزمة الدولة حينما ربط هذه المقومات الأساسية بالعناصر الآتية: "المساواة بين المواطنين؛ المشاركة السياسية؛ وجود مجتمع مدني فاعل خارج أجهزة الدولة؛ عدم إضفاء طابع مُقدس على الحكم " [18]

كما أن انتشار أعمال العنف تبقى من السمات الرئيسية في تقليص دولة القانون بسبب هشاشة المؤسسات نظراً للتركيبة السوسيولوجية والبنيوية التي تقوم عليها الدولة القُطرية العربية. هذا ما جعلها تبحث أكثر عن الأمن والاستقرار من اللازم مقابل الحد من الحريات الفردية والجماعية. لكن هذا الطابع كثيراً ما اكتسى الانفراد بالحكم وفتح جبهة الصراع في المجتمع الواحد بالرغم مما تقوم عليه وتستمد منه شرعيتها على خلفية أنها تشكل أحد المقومات الأصلية لها، الأمر الذي أفرز هوة واسعة النطاق بين مركز السلطة الرسمية وأطراف المجتمع في تجربة أولى من نوعها بالرغم من مرور فترة الاستقلال السياسي منذ أزيد من نصف قرن أو أكثر عليها. هذا ما جلب للدولة القُطرية العربية مظاهر السياسة الآنية والظرفية وليس الاستباقية والطويلة المدى وفق استراتيجيات مُحكمة تتفادى بواطن الضعف ومواطن الفشل حتى لا تنجر إلى الدفاع في إطار السياسة الخارجية. يتزامن هذا من

خلال تقييد لآليات الحوار وأدوات التلاقي عند نقطة البدء بقضايا الأمة ومصيرها خوفاً من ضياع المصالح وتبديد الامتيازات كتفعيل للمجتمع المدني والأحزاب السياسية والنقابات بتضييق الخناق عليها دون أن تتمتع باستقلالية موازية [19] والتي تصب في كنف الدولة وليس ضدها باشتراك الجميع وبإسهام الكفء أكثر لكيلا تبقى معرضة لشهية الداخل وشهوات الخارج عن طريق المحتل الأجنبي.

كما يبقى هذا الرابط العضوي بين الدولة / المجتمع العربيين يشكو من الضعف والتخوف وعدم التكافل في ظل غياب المعطى الأولي وهو الوازع المؤسساتي نحو دمقرطة الحياة السياسية من خلال تنمية هذه العلاقة الثنائية بينهما دون أن تخطو الدولة القُطرية العربية مراحل ايجابية ومتطورة في عمرها بل أصبحت تُشكل محك القضية في المعادلة بدليل أنها باتت تمر بمرحلة عصيبة وقاسية في حياتها ومن داخلها بما فيها جميع أطراف المجتمع عامة والفاعلين فيه خاصة من أجل تثبيت وجودها وتفعيل دورها والتأكيد على وزنها دون مباركة ما يُقويها من داخلها . " أما العلاقة الموجودة بين الدولة والمجتمع فقد بقيت تسري في القوالب نفسها التي كانت تسري سلطة دولة الاستعمار، وهي قوالب وأجهزة مهمتها احتواء المجتمع والسيطرة عليه. وفي الأقطار التي مُورست فيها الحياة البرلمانية (مصر وسروري والعراق ثم المغرب والأردن) خضعت هذه الممارسة للقوالب والأجهزة ذاتها، سواء في مرحلة الانتخابات أو داخل البرلمانات؛ وهو ما جعل التجربة الديمقراطية فيها تجربة تمارسها الدولة على المجتمع لمراقبته، وليس وسيلة تمكن المجتمع من مراقبة الدولة "[20]. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما طبيعة هذه العلاقة وما مردها وما هي آفاقها في ظل غياب البناء المؤسساتي أولاً، ثم القانوني والإداري ثانياً، فالسياسي ثالثاً؟

وقد يعود ذلك في اعتقادنا إلى النقاط الآتية : احتواء المجتمع من أجل فرض وجود الدولة عن طريق تبني سياسات ظرفية ومحدودة الأجل بحسب طبيعة المجتمع وهياكله وهيئاته ومؤسساته ؛ وغياب المشاركة السياسية من طرف شريحة كبيرة من الأفراد خاصة الشباب منهم وتنصل الأكفاء من المسؤولية في هرم السلطة من أجل تمثيل المجتمع بما دونهم من غير المؤهلين عن طريق المحاباة والولاءات والرشوة بمزيد من طلب العدالة الاجتماعية أكثر من طرف الطبقات الكادحة ؛ وكثرة العنف السياسي دون التكامل والتضامن عن طريق المعارضة المفتوحة التي تحولت في كثير من الأحيان إلى جبهة قتالية عن طريق الإرهاب (مع القاعدة وأخواتها في المشرق العربي، وجبهة المغرب الإسلامي في جنوب مالي وليبيا مؤخراً وآثاره على دول المغرب العربي، ودولة الخلافة الإسلامية وانعكاساتها على منطقة الشام بما فيها سورية

والعراق خاصة بعد الانسحاب الأمريكي من الثاني ومجيء الروس إلى الأولى) ؛ استشراء وتفاقم المظاهر السلبية المنضوية تحت اسم الدولة بما فيه الفساد السياسي والإداري والمالي مما أثقل كاهل الدولة القُطرية العربية وجعلها مُقبلة على احتمالات يصعب التكهن بها في بيئة دولية مضطربة وآخذة في ارتسام خارطة جديدة لمعالم النظام الدولي الجديد .

- **البيئة الخارجية :** إن الوضع الاستثنائي التي آلت إليه المنطقة العربية بارتباطها بالخارج عن طريق التبعية في ظل اقتصاد ريعي وآخر سياحي أو أقل قد أربك تلك العلاقة المتناقضة الموجودة بين الدولة / المجتمع العربيين عن طريق قصور الأولى في كل المجالات الحياتية منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية. هذا ما فتح الباب على مصراعيه أمام المواطن بأن يلجأ هو الآخر إلى العنف والجريمة المنظمة وتبيض الأموال والإرهاب ليدخل عهد المعارضة المفتوحة مع دولته. لكن **هذا الوضع – إجمالاً- لم يسمح بوجود أية دولة عربية بمنزلة الدول الناشئة Brics** سواءً من قبل الدول العربية التي استعمرت أم لا ، أو تلك التي انتهجت النهج الاشتراكي أو الرأسمالي الليبرالي سواءً بسواء لحد الآن.

ولعل ظاهرة التفتيت والتجزئة مرتبطة بنهاية الحرب الباردة كونها سمة بارزة وموازية للنظام الدولي الجديد خاصة بعد زوال الاتحاد السوفيتي السابق وتفتيت دوله إلى 15 دولة في شرق أوروبا والذي يتزامن مع اكتساح تيار العولمة الجارف من جهة ، والشروع في تغيير الوجهة العالمية لبعض الدول التي كانت تنتمي للعالم القديم من جهة أخرى. إلا أن انتشار السلاح في المنطقة العربية بنسب متفاوتة بين مصر والعربية السعودية والجزائر والمغرب يفوق الإنفاق عن الصحة والتعليم وترميم البنى التحتية خوفاً من تداعيات الوضع الأمني الذي يزداد تأزماً من الداخل وتربصاً من الخارج في ظل تفتيت بعض الدول القُطرية العربية دون استعادتها إلى حظيرة الجامعة العربية كالصومال في 1991 والعراق في عام 2003 فضلاً عما تمر به كل من العراق وسورية والبحرين ولبنان وليبيا واليمن... من تداعيات خطيرة على مستوى الأمن القومي.

وفي ظل غياب سياسة عربية – عربية وبتفعيل من قبل الجامعة العربية خاصة بواسطة اختراق الصف العربي عن طريق الحضور الأمريكي مما أثقل كاهل الدولة القُطرية العربية ذاتها في أن تجد مخرجاً في ظل ما يُحاك ضدها من سياسات آنية وأخرى بعيدة المدى باتجاه "الشرق الأوسط الكبير" - من جاكرتا إلى اندونيسيا – إذ يغلب عليه طابع التوسع الإسرائيلي أو ما دعاه شيمون بيريس بـ"الشرق الأوسط

الجديد".[21] وكأن هنالك خطة استراتيجية مُبيتة تُحاك ضد المنطقة لصالح إسرائيل المستفيد الأكبر من كل هذه الأوضاع والظروف بدءً من الدعوة إلى تغيير اسم المنطقة وما ترتب عنها خاصة بعد احتلال العراق وتفتيت دولته لتعميم هذا - النموذج الناجح – على الدول الأخرى خاصة بعد فشل المفاوضات بخصوص القضية الفلسطينية دون أن تُفتك بقوة السلاح في حربي 1967 و1973 على التوالي مما يمنحها التعنت أكثر حول فكرة التوسع عن طريق المستوطنات بالداخل والإطاحة بباقي الكيانات المتاخمة لها بالإضافة إلى الاعتراف الرسمي مؤخراً من قبل إدارة واشنطن بقيادة رونالد ترمب بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى بالقدس وأن القدس عاصمة إسرائيل." بعد احتلال العراق 2003 وعدوان تموز على لبنان 2006 بدأ المخطّط الأمريكي التقسيمي يسلك طريقه إلى التنفيذ (كوندوليزا رايس اعتبرت عدوان تموز على لبنان بداية مخاض لولادة شرق أوسط جديد): شرق أوسط جديد يتشكل منذ ذلك التاريخ ولم تستقر له صورة حتى الآن. الحرب على العراق شكلت بدايات التحول و"الربيع العربي" شكل محطة أساسية في خط استمراره ".[22]

لكن انتشار ظاهرة "الربيع العربي" من تونس صوب كل من مصر وليبيا وسورية تنبأ بخطورة ما جرى وسيجري مستقبلاً عن طريق الحديث عن مشروع "سايكس بيكو جديد" من أجل إشاعة الفوضى وتعميق الخلافات الداخلية كأحد إفرازات فشل الدولة القُطرية العربية بعد تجربة تفوق نصف قرن أو نيف دون الاستفادة من الأخطاء والنقائص الماضية التي تحمل في ثناياها فكرة الصراع بدل الإصلاح والمجابهة بدل التضحية الحقيقية في سبيل الوطن وليس ضده ومن قبل مواطنيه. هذا ما بات مؤكداً بأن ما فشلت فيه الدولة القُطرية العربية يُراد توظيفه لصالح غيرها – الداخل في خدمة الخارج – أو امتداد لتطلعات أعدائها على رأسهم إسرائيل من أجل تعميق الإرث الاستعماري لفائدة كيانات مجهولة وغريبة عن المنطقة عدا مشروع" الشرق الأوسط الجديد" كأحد الخيارات جيو استراتيجية المطروحة على المنطقة في ظل افتقاد مشروع مخالف ومعاكس لذلك أو يسهم في إنقاذها وتصحيح مسارها.

هذا ما واكب فعلاً التدخل الحلف الأطلسي في ليبيا والحرب على سورية لتمديد تناقضاتهما دون حل نهائي بجعلهما عرضة للمخاطر الداخلية والتهديدات الخارجية عن طريق التدخل الإيراني في كل من لبنان واليمن والبحرين والكويت والعربية السعودية والعراق بواسطة المد الشيعي من أجل حصر الوجود السنّي في عقر داره وبمزيد نحو التطرف والغلو والفتن لتسهيل تآكلها من الداخل كمخطط أو محاولة من أجل الزّج بها في صراعات لا متناهية وخلافات لا تسمن ولا تغني من جوع.

ثانياً: آفاق الدولة القُطرية العربية

لا يمكن أن تبقى الدولة القُطرية العربية على هذا الحال ما دامت مُهددة من الداخل ومُهمشة من الخارج نتيجة ما ينسج ضدها من مخططات ومؤامرات هي في منأى عنها. وما دام جل الدول العربية به من التعددية السياسية وأحزاب نشطة والتي من الواجب تفعيلها أكثر بكثير بعيداً عن الحسابات التكتيكية مقابل إنضاج الحياة السياسية لا بهدف إحلال انقلابات متوالية فحسب، وإنما من أجل إنقاذ الموقف الذي تتخبط فيه الدولة القُطرية العربية. ولعل البيئة الدولية غير مواتية بفعل الحراك الدولي الذي يكتنف تحركاتها بفعل الأزمة المالية العالمية والإرهاب الدولي وتطاول المصالح الاقتصادية لأكبر الشركات المتعددة الجنسيات وتباين دواعي العولمة مما أثقل كاهل الدول النامية عامة والدول العربية خاصة.

كما لا يفوتنا في هذا السياق دون أن نستدرج جملة من العوامل الرئيسية في الحد من خطورة الوضع المتأزم الذي تعرفه الدولة القُطرية العربية وذلك من أجل تدارك الموقف بالحد من تداعياته الأمنية والاستراتيجية التي تراهن عليها العولمة ومن ورائها الشركات المتعددة الجنسيات والقوى الكبرى في العالم باسم التدخل المباشر وغير المشروط بحكم عدم قيام الدولة القُطرية العربية بدورها الذي تُلام عليه بحكم ترديها وتراجعها في كثير من المواقف الوطنية والإقليمية التي حالت دون بلوغها المستوى المقبول واللائق بعجلة الأمن والسلام من جهة ، والتنمية والتقدم من جهة أخرى . بيد أن التحولات والرهانات العالمية وانعكاساتها الإقليمية على المنطقة العربية باتت تحمل شيء من التحديات والتهديدات التي من الواجب التفكير فيها بجدية دون التوقف عليها موقف المتفرج لأنها من مهام كل دولة أياً كانت ومن القضايا السياسية كذلك التي تسترعي الحد منها وتثمين بدلها من السياسات التي من شأنها أن يتم تدارك الموقف باستدراك ما ضاع منه. ومن بين المقترحات الماثلة في هذا الخصوص نذكر منها ما يلي:

-بناء استراتيجية سياسية جديدة لضمان قواعد اللعبة السياسية عن طريق إعادة النظر فيما تم انجازه وما تم الإخفاق فيه تحسباً للعواقب الوخيمة التي تنجر عنها والتي حالت دون بلوغ مستوى الدولة بأتم معنى الكلمة، وذلك نظراً للحد من الفوضى العارمة التي تنهال على الإقليم الواحد عن طريق تقويض دعائم الحوار السياسي بإحلال حوار شفاف وفعال عن طريق النخب والفاعلين السياسيين من أجل لملمة اللحمة الاجتماعية التي يُراهن عليها البعض بهدف تفجيرها لصالح غيرها.

-تفعيل لدور الأحزاب السياسية والجمعيات والمنظمات والهيئات عن طريق المشاركة السياسية بإدماج كامل الطبقات والفئات الاجتماعية في اللعبة وليس الإبقاء خارجها عن طريق الاستثمار في الفرد كرأسمال اجتماعي له دوره عن طريق صوته الانتخابي ورسالته في المجتمع دون أن يبقى متفرج أو ثائر ضد بلده.

-التأكيد على عمق وسلامة التحول الديمقراطي وأنه لا مناص للدولة القُطرية العربية من التغافل أو التحاشي عن هذا التوجه لأنه يكتب لها الرسوخ والتفاعل مع قضايا عصرها بدءً من مجتمعها الأصلي والمنحدرة منه فضلاً عن إقحام الطبقة الشبابية بدخول معترك الحياة السياسية لأنها من الفواعل الأساسية في ربط الماضي بالحاضر والمستقبل بالحاضر.

-التخفيف على المجتمع المدني من عبء العراقيل والمضايقات بجعله يلعب دوره المتنامي في الدفع بمشكلات المجتمع عن طريق التوعية والتحسيس للحد منها دون أن تقف أمامه حجر عثرة بمزيد من الاستقلالية حيث ينشأ مجال للحرية والتعبير الحر بما يخدم مصلحة الوطن دون أن يجعلها عرضة للأطماع والمتربصين من أعدائها بواسطة تفعيل للمواطنة المدنية والحضرية.

-تأسيس دولة القانون عن طريق تبني تشريعات وسياسات تخدم الوطن والمواطن عن طريق تنمية أساليب الحكم بالفصل بين السلطات الثلاث منها التشريعية والتنفيذية والقضائية. وذلك من أجل تطوير مفهوم السلطة لصالح الدولة وليس العكس باعتبار أن من يحكم سيزول ويبقى ما دونه من الدول لكي تُحكم من ورائه. إن خلق شيء من التوازن في الحكم لمسألة مهمة جداً في تفادي النقائص والسلبيات التي لا تجعله دائماً صائباً في الحث على المنفعة العامة.

-ضرورة الخروج من الاقتصاد الريعي بما يبني الاقتصاد القومي عن طريق الاستثمار في الفرد أولاً عن طريق التربية والتكوين والتعليم الكيفي لا الكمي بما يقيم علاقاته بفائض القيمة ومدعاة لدخول المنافسة الاقتصادية وليس المجابهة السياسية من خلال التأكيد على التنمية الشاملة بربط الجامعة بالشركة مثلاً للإسهام في بناء المجتمع وتطويره.

-إعطاء الأولوية للعلماء والمفكرين والمثقفين للقيام بدورهم دون إدخالهم الصراع أو التهميش كونها شريحة مهمة في تفعيل الحوار والتحسيس بمناطق الخطر قصد التلاحم مع طبقات الاجتماعية الأخرى بما يضمن السلم والانفتاح على المجتمع أكثر من أجل خدمته بحكمة وروية.

-تفعيل لدور الإدارة والاهتمام بالأكفاء منهم وبدونهم يبقى الصراع الداخلي على أشده بين الحاكم والمحكوم، وذلك على أساس قواعد للحوار والتبادل النزيه لأمهات القضايا المطروحة بهدف خلق للتغير الاجتماعي الذي يأتي بمراحل وأطوار وليس فجأة وبطرق راديكالية صعبة لا يُجنى منها إلا الفوضى العارمة وانعدام الأمن وغياب الاستقرار بهدف تجديد الثقة والرضا عن النفس دون الدخول في متاهات لا أول لها ولا آخر.

خاتمة

ولعل الأمر جد مهم بل وفي منتهى الخطورة أخذاً بعين الاعتبار فكرة الدولة التي تنطوي على مشروع التطور بأخذه محمل الجد من أجل إحداث التغير الاجتماعي من وإلى كافة أطراف المجتمع الواحد تجاه الدولة ومن ثم باقي الدول الأخرى كمفهوم محرك لمعنى التاريخ يقول هيجل. كما لا يمكن القيام بهذه المهام في ظل غياب الدولة القُطرية القوية والتي لها كامل الصلاحيات من أجل تحديد دورها في المجتمع الذي تنتمي إليه ومنه تستمد شرعيتها وسيادتها لصالح الأمة. كما أنه وفي هذه الحالة يتعذّر تقوية الدولة القُطرية العربية في ظل غياب عملية التنظير المفاهيمي المتأصل من رحم المجتمع ذاته بهدف الحد من المخاطر وقطع دابر ما يُحاك ضدها من تهديدات لها تداعياتها على الأمن القومي والاقتصاد العربي بل على الكينونة العربية برمتها.

يتأتى ذلك عن طريق تشبيب الأطر وتجديد المؤسسات بسد الثغرات سواءً أكانت قانونية أو سياسية أو إدارية أو اقتصادية ... التي تُوقع بالإقليم الواحد ما لا يُحبه المواطن وربما لصالح العدو. يتزامن ذلك مع بناء المؤسسات الهادفة والجريئة أو ربما أقل منزلة دون أن تقف عند حدود هذه المحاور الدفاعية مقابل الخوض في غمار اللعبة من أجل تذليل العقبات والعراقيل فنية أكانت أو تقنية على حد سواء والتي حالت دون بلوغ مستوى البناء والنضج والعطاء قياساً بالجهد والوقت والثروة. فالدولة مهما قيل عنها هي كناية عن المجتمع الذي تترأس هرمه عن طريق ثقافة أبنائه وأطره السياسية وبعده التاريخي ومخزونه النفسي وشكله الحضاري للالتفاف حول سلطة واحدة مُوحدة للقضاء على ما يعترضها مقابل بناء خطط واستراتيجيات في تطوير الجميع من جهة، كما أن الدولة ما هي إلا الوجه الرسمي لاحتراف السياسية بحيث لا يمكن تطويرها عن طريق البناء والإصلاح إلا بنفسها وبمعية أبنائها الخلّص عن طريق تعبئة مجتمعها الواحد من جهة أخرى. كما لا يمكن في هذه الحال انتظار مشاريع التفتيت والتجزئة والتقسيم من الآخر على أن تكون هي الحل الأوحد والنهائي عن

طريق من يطبلّون ويهلّلون مروراً بالإرهاب لأن المسئول من هو داخل وخارج الدولة الواعدة بعيداً عن الرخوة أو التسلطية في إثبات علاقاتها بمصير مجتمعها التي تقوم عليه وتنطلق منه في الواقع والآفاق.

الهوامش

1. ميشل شيحة، إشكالية الدولة القُطرية العربية (جامعة دمشق: مجلة علوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد الأول، 2006، ص 316.

2. المرجع نفسه.

3. ميلود عامر حاج، إدارة الأزمات، مجلة الدراسات السياسية، (الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد 5، 2016.

4. ميلود عامر حاج، بناء الدولة وانعكاساته على واقع الدولة القُطرية العربية (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية العد 195، 2014)، ص 30-31.

5. الكيلاني عبد الوهاب وآخرون، موسوعة السياسة، الجزء الثاني، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر)، 1981، ص 702.

6. دبلة عبد العالي، الدولة في العالم الثالث طبيعتها ودورها مثال الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، (الجزائر، جامعة قسنطينة، معهد علم الاجتماع، 1997)، ص62.

7. ميلود عامر حاج، بناء الدولة وانعكاساته على واقع الدولة القُطرية العربية (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية العد 195، 2014)، ص 33 وما يليها.

8. حسن كاظم الزبيدي، الدولة القُطرية العربية مضامين وإشكاليات ... مقاربة نظرية (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2008)، ص 7.

9. أعمال الملتقى الدولي الأول، الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004)، ص535.

10. ميشل شيحة، إشكالية الدولة القُطرية العربية (جامعة دمشق: مجلة علوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد الأول، 2006)، ص313.

11. وجيه كوثراني، أزمة الدولة في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 11 أبريل / نيسان 2012)، ص98.

12. ساسين عساف، مخاطر انهيار الدولة القُطرية العربية على مشروع الوحدة العربي، المؤتمر القومي العربي "الدورة 26" المنعقدة في بيروت بتاريخ 2- 3 حزيران / يونيو 2015 في مجلة المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015)، ص52.

13. محمد جابر الأنصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2000)، ص190.

14. ساسين عساف، المرجع نفسه.

15. علي وطفة، إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة، مجلة المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 25، العدد 282 آب/ أغسطس 2002)، ص 96-112.

16. Hichem Djaït, La personnalité et le devenir arabo islamique, (Paris, Seuil, 1974) .

17. ميلود عامر حاج، المرجع السابق، ص41-42.

18. أزمة الدولة في الوطن العربي 18. -ar 2011 /01/01 /carnagerieendowment.org event-3253

19. حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها (بيروت: مركز دراسات الوحدة، 2005).

20. محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، (بيروت: مركز دراسات الوحدة، 2004)، ص112.

21. شيمون بيريس، الشرق الأوسط الكبير، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994).

22. ساسين عساف، المرجع نفسه، ص 54.